المـــدى تـفـتـح مـلـفـا شـائـكـا لـلـفـسـاد مـعـــززا بـالـوثـائـق

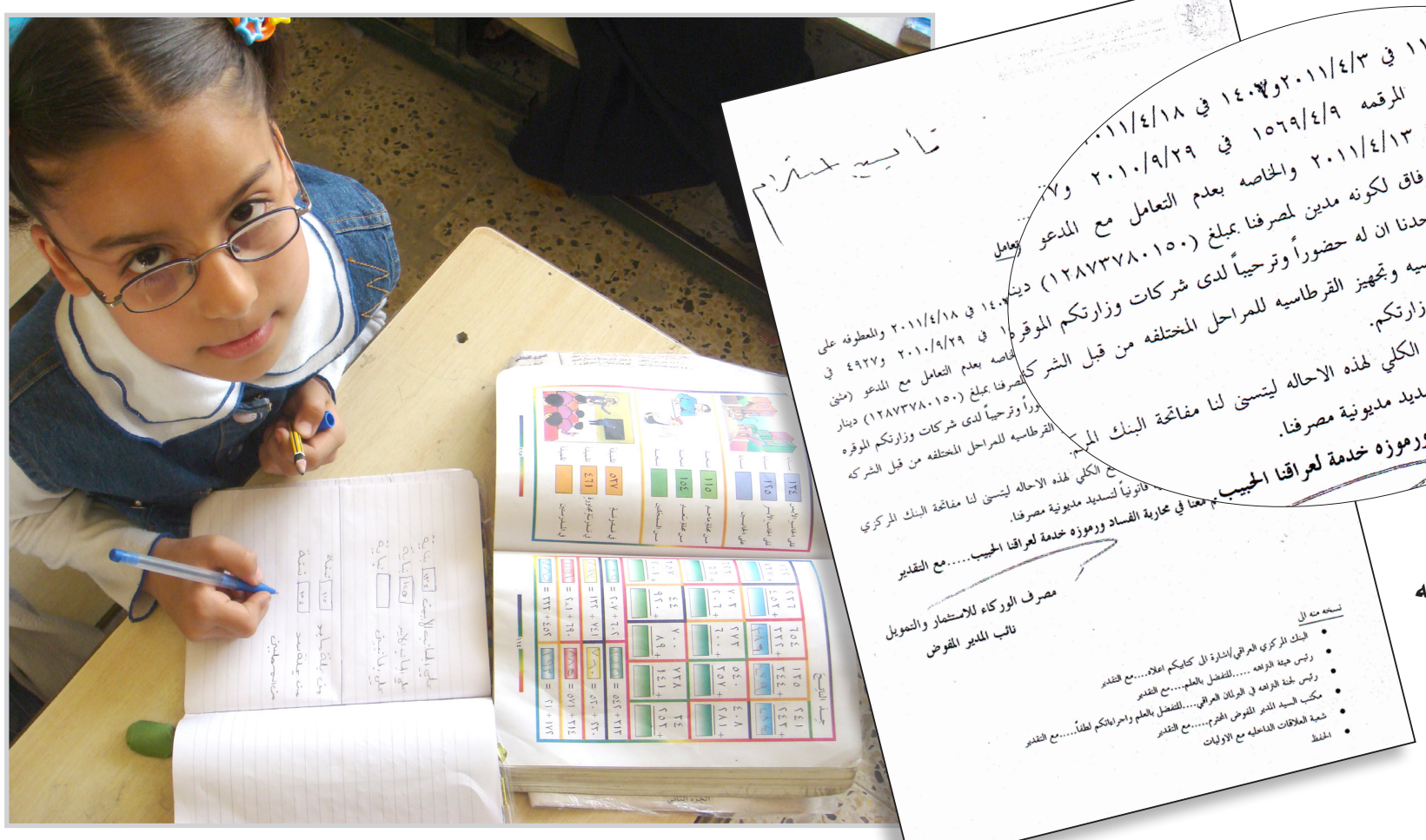

كانت البداية لكتابة هذا التحقيق قد جاءت بعدما خرج علينا النائب طلال الزوبعي وهو احد نواب القائمة العراقية بتصريح يتهم فيه وزير التربية شخصيا بقضايا فساد وخصوصا في طباعة المناهج الدراسية.. حديث الزوبعي كان بداية الخيط لدخول هذا العالم الشائك من المصالح، فمنذ عام ٢٠٠٣ والاتهامات توجه لمسؤولين كبار في وزارة التربية بالتستر او بالمشاركة في قضايا فساد تتعلق بطبع المناهج في دول الجوار، في البداية قررت ان أضع تساؤلاتي أمام وزير التربية محمد تميم وكنت أتصور ان السيد الوزير سيبادر هو بطلب اللقاء لتوضيح موقفه من هذه القضية، لكن للأسف مضت أيام وأسابيع والطلب الذي قدمته للوزير ظل في أدراج النسيان، بل ان الوزير لم يرد حتى على هاتف الجريدة، سيقول البعض ان السادة الوزراء مشغولون ومهمومون بهموم الوطن ،وسنقول ان واقع الحال يقول عكس ذلك، المهم إنني قررت أن امضي في البحث عن خيوط هذه القضية حتى من دون رأي الوزير فهو لا يريد ان يلتقي بالصحافة وهذا شأنه، أما شأننا نحن فهو الكشف عن الحقيقة.

مسؤولون يستغلون نفوذهم لتحقيق مصالح خاصة في عقود طبع الكتب المدرسية

مطابع محلية تشكو البطالة.. ومسؤولون يصرون على الطبع خارج العراق

■ بغداد/ سها الشيخلي
عدسة/ ادهم يوسف

ما حقيقة الفساد في طباعة المناهج الدراسية؟

فضيحة تعاطي العمولات من المطابع خارج العراق التي طبعت اغلب الكتب المدرسية، فضيحة يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى مسؤولون كبار تتوجه أصابع الفساد إليهم في وزارة على رأس مهماتها إعداد أجيال لقيادة هذا البلد الى بر الأمان، ملفات وفضائح يندى لها الجبين، فأي جيل يمكن ان يتدرب على يد مسؤولين من هذا النوع!؟ بل تتم مكافأتهم بسبب انشغالهم بمهمة طبع الكتب والمناهج الدراسية في إيران مفضلين تشغيل عمال المطابع الإيرانية على مثيلهم من العراقيين، وآخرون اتهمهم بعض النواب، بمنحهم عقودا لطباعة المناهج الدراسية لشركات لها صلة بأقاربهم، ويبدو ان بعض المسؤولين في وزارة التربية يضعون نصب عينيهم على كيفية استثمار عقود طبع الكتب والمناهج الدراسية بما يحقق منافعهم الخاصة، ضاربين عرض الحائط معاناة العاطلين في المطابع الأهلية التي لا تقل كفاءتها عما هو في دول الجوار . في هذا الملف سنعرض وثائق تؤكد ان المستثمر الذي استولى على ٨٤٪ من عقود الطبع لهذا العام قد ذهب بها الى مطابع خارجية (الأردن ولبنان) ليشغل ٥٠ مطبعة بكل كوادرها مع العلم ان مطابعنا وعمالها يعانيان الركود والبطالة.

أصحاب المطابع وأحاديث عما يجري من صفقات

قررت ان تكون جولتي الأولى مع أصحاب المطابع المحلية والذين يشكون من سوء معاملة الوزراء والتمييز المجحف بحقهم حيث تفضل الوزارة عليهم مطابع دول الجوار وهذا كما تسبب في خسارة مالية لهم وأيضاً في انتشار البطالة بين أصحاب هذه المهنة، في منطقة البتاوين، حيث تنتشر المطابع سمعنا قصصا غريبة وعجيبة عن عالم طباعة المناهج الدراسية، حيث اجمع أصحاب هذه المطابع على ان وزارة التربية غارقة في الفساد الإداري والمالي، وإنها تعمل على خرق القوانين وتحمل الدولة مبالغ طائلة دون وازع من ضمير او ذمة، كما حصلنا على وثائق عديدة تؤكد ان وزارة التربية تتعامل مع مستثمر من أرباب السوابق وحصلنا على مذكرة إلقاء القبض عليه من مركز شرطة كرادة مريم تحمل رقم ١٣٧٨ ومؤرخة في ٢٠١١/٥/٨.

صاحب مطبعة أكد ان لديه وثائق تؤكد ان المستثمر مثنى عبد الصمد الذي هو صديق مسؤول كبير وهو أيضاً صاحب شركة الوفاق للطباعة ومن خلال الوثائق التي حصلنا عليها وجدنا انه شخص غير نزيه فلديه ديون تتجاوز الـ ١٢ مليون دينار لم تسدد من مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وقد فاتح المصرف المذكور وزير التربية لوضع إشارة الحجز على المبلغ قانونا لتسديد ديون المصرف، كما قام البنك المركزي العراقي بتعميم اسم مثنى عبد الصمد على المصارف كافة بعدم التعامل معه كونه متوقفا عن الدفع.

ويرى صاحب المطبعة ان شخصاً مثل مثنى لا يمكن ان تتعامل معه وزارة التربية.

الوثائق تكشف لنا أيضاً ان المستثمر هذا ضليع بالفساد الإداري والمالي، ومن اعماله الأخرى انه استطاع إقناع صديقه المسؤول بتبديل مدير عام شركة المستلزمات التربوية وتعيين مدير عام آخر للشركة المذكورة لتأليف ثالوث فساد كبير، للتلاعب بأمور طبع الكتب المنهجية للمراحل الدراسية الثلاث وقررت مافيا الفساد هذه ان تجري عملية الطبع في كل من عمان وبيروت، حيث تم تبديل النظام الداخلي للشركة وإضافة فقرة (الطباعة خارج العراق) ففي كل من عمان هناك مطابع تم الاتفاق معها مثل مطبعة الصفدي الى جانب مطبعة الدستور لقاء عمولات كبيرة، كما تم الاتفاق مع مكتب (كرين كلوريا) الذي قام بتوزيع الكتب المدرسية التي حصل عليها عن طريق مثنى الى ٥٠ مطبعة بحسب ما يقوله أصحاب المطابع، الذين يزيدون القول ويرون ان وزارة التربية قد حرمت بعملها هذا جميع مطابع القطاع الخاص من العمل وجعلت الفائدة تعم المطابع العربية في كل من بيروت وعمان.

ويؤكد أصحاب المطابع ان التلاعب يجري دوما في بنود المناقصة الخاصة بطبع الكتب المدرسية وحسب التعليمات والخطط فان المناقصة تغلق خلال فترة محددة وتتلاعب الوزارة في هذا التاريخ على هواها، ويخلصون الى القول ان المهنة تعاني من مشاكل عديدة أهمها الكهرباء وان عمليات بغداد تمنع دخول شاحنات الورق الى بغداد لأسباب أمنية، وان عمال المطابع تم تقليصهم لعدم وجود عمل لهم واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فسوف يتم تسريح بقية العمال.

ويشير صاحب مطبعة دار السلام الحاج عبد السلام محمد حسين الى ان المطبعة في السابق كانت تقوم بطبع الكتب المدرسية على اتم وجه لكن هذا العام كانت المناقصة (فقيرة) حيث تمت إحالة اغلب الكتب الى مطابع القطاع العام وهي مطبعة افاق عربية التي تسمى الآن مطبعة الشؤون الثقافية، ومطبعة (الوقف السني) والشركة العامة للمستلزمات المدرسية التابعة لوزارة التربية فالمسؤول لا يبالي بالقطاع الخاص ولا بالعامل العراقي، وهذا الخلل تتحمله وزارة التربية فقد قدمنا هذا العام عطاءنا ولكن تم استبعادنا لأسباب إدارية كان من الممكن تلافيها كما انها لا تؤثر على جوهر العمل في المناقصة، انها كلمة حق اريد بها باطل،و نحن نعمل منذ عام ٢٠٠١ ولنا خبرة وتجربة، وقد طبعنا كتاب اللغة العربية والمطالعة للصف الرابع الإعدادي في العام الماضي، فلماذا تم استبعادنا هذا العام؟!

ويرى صاحب مطبعة الهاجر علي خليل ان دخول المستثمرين قد اضر بالمطابع حيث استولى احد المستثمرين على ٨٤٪ من الكتب الدراسية، وذهب بها الى الأردن ولبنان بموافقة وزارة التربية طبعا، وكان من المفروض ان يأخذ فقط ١٠٪ من مجموع الكتب المنهجية في العراق ، الا ان تواطؤا قد جرى بينه وبين المسؤولين في وزارة التربية، اما النسبة المتبقية بعد طرح ٨٤٪ فهي ١٦٪ ورغم محدوديتها فقد تنافست عليها شركات عربية وأجنبية، وما علينا الا ان نغلق مطابعنا ونسرح عمالنا.

ويقول خليل خرجنا للتظاهر وقابلنا مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، كما قابلنا كل من وزير التربية محمد تميم ونائب رئيس الوزراء ولكن لم نحصل على نتيجة.

ويحمل صاحب مطبعة الشروق منير إسماعيل إبراهيم وزير التربية ما آلت اليه مطابع القطاع الخاص من بطالة جراء طبع الكتب المنهجية في كل من بيروت وعمان، وان هناك تلاعبا في صيغ المناقصات كما ان هناك هدرا للمال العام وان سرقات عديدة تحدث في الوزارة أبطالها مستثمرون من أصدقاء الوزير، وان احد المستثمرين قد سيطر على عملية الطبع لهذا العام ما حرمنا من فرصنا في العمل، وقد قابلنا مسؤولين لإيجاد حل لمشكلتنا المستعصية لكن دون جدوى.

ويختتم إبراهيم حديثه بالمطالبة عن طريق المدى بلقاء رئيس الجمهورية لكي يشرح له عبر الوثائق كيف يهدر المال العام، و يخلص الى القول ان الأبواب قد سدت بوجه جميع المطابع ولم يبق أمامنا الا باب رئيس الجمهورية الذي نعلق عليه أمالنا.

فيما يرى صاحب مطبعة زرقاء اليمامة عبد الله أبو إبراهيم ان عشرة آلاف عامل من مجموع العمال الذين يعملون في القطاع الخاص هم عاطلون عن العمل بينما وزارة التربية تشغل العمال العرب، ذلك لان القائمين على العمل في وزارة التربية قد سلموا عمل طباعة الكتب الدراسية بيد مدراء عامين غير أكفاء وغير مهنيين فنحن الآن في مطلع شهر حزيران ولم نقم بطبع المناهج حتى الآن بعد ان أحال المدراء العامون طباعة الكتب الى القطاع العام وهم كما اشرنا مطابع (الوقف السني، أفاق عربية، الشركة العامة للمستلزمات التربوية، دار النهرين للطباعة) وعن طريقهم يتم إرسال الكتب الى خارج العراق،وهي طريقة للالتفاف على قرار مجلس النواب بطبع الكتب داخل العراق، وان هناك فساداً إدارياً وماليا كبيراً في وزارة التربية وعند مقابلة وزير التربية وعدنا خيراً، لكننا لم نلمس من ذلك خيراً حد الساعة.

وان لديهم اكثر من ٢٠٠ مطبعة يمكنها ان تقوم بمهمة طبع الكتب المنهجية.

وقال ان وزارة التربية ألزمت المطابع بمدة محددة في العام الماضي تنتهي في الأول من شهر اب لتنفيذ العطاءات حال إرسائها الى المطابع وهي فترة حرجة ولا يمكن ان يتم فيها انجاز العمل، وطريقة لتبرير إرسال الكتب الى مطابع في الخارج وقد طالب عدد من النواب وزارة التربية بضرورة طباعة الكتب المنهجية في المطابع العراقية التي باتت مهددة بالإغلاق.

التصريح الذي كان سببا في كتابة هذا التحقيق

نائب يتهم وزير التربية بقضايا فساد تتعلق بطبع المناهج الدراسية

اتهم نائب عن القائمة العراقية، الاثنين الماضي، وزير التربية، بمنحه عقودا لطباعة المناهج الدراسية لشركات على صلة بأقاربه، كاشفا عن جمع أكثر من ٨٠ توقيعا لإقالته، وفي حين اعتبر أن اختيارات قائمته وبعض الكتل للوزراء غير موفقة.

أكد أن البرلمان سيبحث في كافة ملفات الفساد منذ عام ٢٠٠٣ ومن بينها ملف الإيفادات التي تقوم بها الوزارات واعتبر أنها مجرد "نزهة للمسؤولين لقضاء الوقت".

وقال طلال الزوبعي في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "البرلمان العراقي سيضيف وزير التربية محمد تميم، لأسباب كثيرة، ومن ضمن هذه الأسباب منحه عقودا لطباعة المناهج الدراسية وصناعة الرحلات المدرسية لشركات ذات صلة بأقربائه وبجبهة الحوار الوطني التي ينتمي إليها"، وفقاً لقوله.

وأضاف الزوبعي: أن "اغلب أعضاء القائمة العراقية لديهم تحفظ على أداء وزير التربية"، لافتاً إلى "وجود رغبة شديدة لدى غالبية أعضاء القائمة بإقالته".

وكشف النائب عن العراقية أنه "تم جمع أكثر من ٨٠ توقيعا ضد وزير التربية لإقالته"، مشيرا إلى أن "اختيارات القائمة العراقية وبعض الكتل للوزراء كانت غير موفقة وعلينا المراجعة سريعاً".

وأشار الزوبعي إلى أن "الوزراء يحاولون إلقاء الكرة في ملعب مجلس النواب"، مطالباً الوزراء بأن "يكونوا ميدانيين وأكثر فعالية لان الفساد يأتي من رأس الوزارة فإذا كان الوزير فاسدا فالوزارة كلها فاسدة".

وشدد على ضرورة "التزام الوزراء بالقوانين وبمراعاة كافة حقوق الموظفين ومتابعة المفسدين وإقالتهم وتحويل ملفاتهم إلى القضاء"، لافتا إلى أن "البرلمان سيبدأ البحث في كافة ملفات الفساد والمشاريع الوهمية منذ العام ٢٠٠٣ ومن ضمنها ملف الإيفادات التي تقوم بها الوزارة لمسؤوليها والتي لم تجد نفعا حتى الآن".

ووصف النائب عن العراقية الإيفادات بأنها "عبارة عن نزهة للمسؤولين لقضاء الوقت وهو ما يخالف ميثاق الشرف الذي قطعه الوزراء على أنفسهم في المحافظة على المال العام بعيدا عن الرغبات الخاصة والشخصية"، داعياً كافة المسؤولين "إلى إيقاف هذه الإيفادات فوراً والتي كبدت المواطن البسيط عبئاً كبيراً وهو تسلق على أكتاف الشعب"، حسب قوله.

رابطة المطابع العراقية: أطراف في الوزارة متهمة في الفساد

ابتداءً يحدثنا نائب رئيس الهيئة الإعلامية لرابطة المطابع العراقية علي الدهوي متهماً أطرافاً في وزارة التربية بتعطيل العطاءات المقدمة من قبل الرابطة بهدف تمرير صفقة إحالتها الى مطابع خارج العراق علما بان مجلس النواب قد أقر طبع الكتب المنهجية محلياً، وقد أشار الدهوي الى ان المطابع العراقية تمتلك الخبرة والجودة في الطبع

مـــــاذا قـــالـــت الـــــــوزارة؟

مدير العقود يمتنع عن التصريح

حاولنا بشتى الوسائل ان تكون للوزارة المعنية إجابة عن كل ما قيل ويقال لكن كانت الأبواب موصدة حيث قصدنا أولاً مديرية المناهج والكتب بعد استحصالنا على كتاب من وزارة التربية لتسهيل مهمتنا للاطلاع على آلية تنفيذ العقود الخاصة بطبع المناهج لكافة المراحل والتقينا الدكتور غازي مطلك الذي أشار الى ان مديريته مسؤولة فقط عن الجانب الفني المتعلق بـ (حجم الورق ونوعيته، الصور والألوان التي تخصها، نوعية الطباعة وحجم الحروف)، اما ما يتعلق بالأمور التنفيذية من طباعة ومناقصات خاصة بها فهي من اختصاص دائرة العقود في وزارة التربية، وعند الحديث مع مدير عام العقود ماجد سلمان جواد أجابنا بانه امتنع عن الإدلاء بأي حديث عن الموضوع متجاهلاً ضرورة ان يقول ما لديه من معلومات بشفافية ليطلع عليها المواطن.

فقصدنا وكيل وزارة التربية للشؤون الإدارية حسنين معلة الذي قال ان طباعة المناهج الدراسية ليست من اختصاصه، كما انه يجهل الموضوع علما انه قد شغل هذا المنصب منذ ١٩ يوماً فقط.

المفتش العام: ٤٥٠ تحقيقاً في قضايا فساد

اما المفتش العام في وزارة التربية مظفر ياسين فقد قال في تصريح لوسائل الإعلام ان مكتبه أنجز الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بنحو ٤٥٠ تحقيقا لمنتسبيها ثبت تورطهم في قضايا فساد مالي وإداري ومخالفات إدارية.

كشفت وزارة التربية عن أنها بدأت التحقيق بملف طباعة المناهج الدراسية لمادة اللغة الانكليزية للأعوام السابقة، بعد تأشير وجود حالات فساد مالي تصل إلى أكثر من ٢٨٠ مليون دولار.

وكان المفتش العام قد صرح قبل فترة من ان مفتشيته وضعت اليد على ملف فساد مالي يتعلق بطبع مادة اللغة الانكليزية خارج البلاد خلال السنوات الماضية"، مشيرا إلى أن "مبالغ الفساد المالي تجاوزت الـ ٢٨٠ مليون دولار".

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن ياسين أن الملف لا يزال قيد التدقيق من قبل مفتشية التربية، وسيتم الكشف عن الجهات المتورطة فيه وإحالتها إلى القضاء".